View metadata, citation and similar papers at core.ac.uk
brought to you by CORE
provided by Journals Of University Of Gezira

قوة منهج المحدِّثين
(دراسة تحليلية مقارنة)

الدكتور محمد بهاء الدين حسين أحمد(*)

المقدمة:-

إنّ نقد الحديث النبوي ليس كنقد أي خبر أو رواية تأريخية أو قصة في المنظور الإسلامي، لأن الحديث النبوي إنما هو المنهج النبوي المفصل في تعليم الإسلام وتطبيقه . ويتمثل الحديث النبوي في أقوال الرسول (ص) وأفعاله وتقريراته وصفاته الخُلُقية والخَلقيَّة وسيرته قبل البعثة وبعدها؛ وهو المصدر الثاني للإسلام بعد القرآن الكريم في التشريع، وقد يستقل بالتشريع كما في تحريم الجمع بين المرأة وخالتها، وكتحريم كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير وغير ذلك، والقرآن الكريم إنما هو الدستور المشتمل على الأصول والقواعد الكلية الأساسية للإسلام في العقائد والعبادات والأخلاق والمعاملات والآداب.

أما الحديث فهو البيان النظري والتطبيق العملي للقرآن الكريم في كل ذلك، لذا يجب اتباعه، ويلزم العمل بما جاء به من أحكام وتشريعات؛ لأنه كالقرآن الكريم في ذلك، فتجب طاعة الرسول فيما جاء في حديثه كما تجب طاعته فيما بلغه من آيات القرآن الكريم، دل على ذلك القرآن الكريم في آيات كثيرة منها قوله تعالى: (**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**) "آل عمران آية : 31، ومنها قوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً**) "النساء آية: 59"، ومنها قوله تعالى: (**فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّىَ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُواْ فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجاً مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسْلِيماً**) "النساء آية: 65"، ومنها قوله تعالى: (**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللهَ وَرَسُولَهُ وَلاَ تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنتُمْ تَسْمَعُونَ**) "الأنفال آية: 20.

وقد وردت في ذلك أحاديث كثيرة منها: ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه أنه (ص) قال: "كل أمتي يدخلون الجنة إلا من أبى"، قيل: ومن يأبى يا رسول الله؟ قال: "من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني فقد أبى"[1] . ومنها قوله (ص): "من أطاعني فقد أطاع الله ومن عصاني فقد عصى الله [2]. ومنها ما روي عن المقدام بن معد يكرب τ أن رسول الله (ص) قال: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرموه، ألا وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله [3]. ومنها ما روي عن العرباض بن سارية أن رسول الله (ص) قال: "أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، فإنه من يعش منكم فسيرى اختلافاً كثيراً، فعليكم بسنتي

(*) أستاذ في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا قسم الدراسات القرآنية والحديثية.

(1) رواه البخاري في كتاب "الاعتصام بالكتاب والسنة"، 257/4.

(2) رواه البخاري في كتاب الأحكام، 233/4. وابن ماجه في المقدمة، 4/1.

(3) رواه أبو داود في باب لزوم السنة، 10/5، ح 4604، ورجاله كلهم ثقات. ورواه أيضاً الترمذي في كتاب العلم من "جامعه"، 38/5، ح 2664، وقال: هذا حديث حسن غريب.

(4) رواه أبو داود في باب لزوم السنة، 13/5، ح 4607. وكذلك الترمذي في كتاب العلم، 44/5، ح 2676، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

وسنة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة"[4]. وقد تواترت الأحاديث عنه (ص) في وجوب الأخذ بهديه في كل شيء من الأمور، وقال عليه الصلاة والسلام في وصيته في حجة الوداع كما رواه ابن عباس وصححه الحاكم ووافقه الذهبي: "قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً: كتاب الله وسنة نبيه".

وقد أجمعت الأمة على ذلك، ولم يقل أحد ممن يعتد بقوله بعكس ذلك ؛ لأن الحديث هو الأصل الثاني للتشريع، وهو المبين لكتاب الله والمفصِّل له، فإذا هدمناه هدمنا نصف التشريع الإسلامي، وهدمنا بيان الأصل الأول وهو القرآن، وإذا فعلنا ذلك استعجم علينا القرآن فقل على الدِّين العفاء، ولا يقول بذلك إلا زنديق أوجاهل.

فالحديث في حقيقته دين لأن الإسلام يتكون من القرآن والحديث، والدين ينبغي أن يحتاط له ، لذا نزل علماء الحديث إلى ميدان نقده وهم يضعون نصب أعينهم هذه الحقيقة، ويقدرون خطورة المادة التي يتولون نقدها فعظمت مسؤوليتهم إزاءها لهذا الاعتبار، فكانوا ينقدون حديث رسول الله (ص)بحيطة وحذر شديدين سواء في نقدهم سنده أو متنه. فاتخذوا في نقدهم إياه من المناهج أقومها، ومن القواعد أدقها، ومن الضوابط أحوطها وأسلمها.

(ص)وما كان للمحدثين -لولا العقيدة الدينية- أن يحملوا أنفسهم مؤونة منهج شاق يستنفد الكثير من الوقت والجهد دون أن يكون لهم من وراء ذلك مطمع في مكسب أو مغنم مادي معين، أو مكسب سياسي من جاه أو سلطان، بل كان الباعث في إخضاع فكرهم لهذا المنهج الشاق في البحث هو الدين ليس إلا.

ويتمثل هذا الدافع الديني في نصوص كثيرة من الكتاب والسنة، وقد اتخذوا من تلك النصوص أصولاً وقواعد في منهجهم النقدي وانطلقوا منها لتحمل أعباء هذه المهمة الخطيرة.

ومن تلك النصوص: قوله تعالى: { **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا ...** }[1].

ومنها: قوله تعالى: { **وَلاَ تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولـئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً** }[2].

ومنها: قوله تعالى: (**إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئاً** }[1] .

ومنها: قوله (ص) في الحديث المتواتر عنه: " **من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار**".[2]

ومنها: قوله (ص) في تحميل ناقل الكذب عليه إثم الكاذب المفتري: **"من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**".[3].

ومنها: قوله (ص) : **"نضَّر الله امرءاً سمع منا شيئاً فحفظه ثم بلغه كما سمع، فربَّ مبلَّغ أوعى من سامع"** وفي رواية:

---

[1] سورة الحجرات آية : 6.
[2] سورة الإسراء آية: 36.
[1] "سورة النجم آية : 28".
[2] الحديث متواتر أخرجه الشيخان وغيرهما، فقد رواه بضع وسبعون صحابياً، صحيح البخاري بشرح ابن حجر، 10/1. وصحيح مسلم، 8/1. وسنن الترمذي، 142/4.
[3] مقدمة صحيح مسلم، 7/1. والترمذي وصححه، 36/5.

"فربَّ حامل فقه إلى من هو أفقه منه" وفي أخرى: **"ورب حامل فقه وليس بفقيه"** [4].

ومنها: قوله (ص) في مناسبات: **"ليبلغ الشاهد الغائب "**[5].

فتمحضت من هذه التحذيرات والتوجيهات أصول وقوانين الرواية لدى علماء الحديث والتي تكفل حفظ الحديث وصيانته ونشره في مختلف العصور، وهذا ما نريد الكشف عنه من خلال هذا البحث .

تاريخ نشأة البحث والتدقيق في الحديث:-

بدأ البحث والتدقيق في الحديث في حياة النبي (ص) لكن على نطاق محدود ؛ لأن الصحابة رضوان الله عليهم لم يشعروا بأنهم في حاجة إلى الرجوع إلى الرسول (ص) لمزيد من التوكيد والتوثيق فيما روي عنه، لأنه لم يكن بينهم من يكذب أو عرف عنه الكذب، لأن الصحابة كلهم عدول بتعديل الله تعالى إياهم، فقد ثبتت عدالتهم بأقوى ما تثبت العدالة به لأحد، إذ ثبتت بالكتاب والسنة، قال الله تعالى: (**كنتم خيرَ أمَّةٍ أُخرجت للناس تأمرون بالمعروفِ وتنهون عن المنكرِ**)؛ ولا شك أن المخاطبين هم الرسول وصحبه، وقال تعالى (**محمَّدٌ رسولُ اللهِ والذين معهُ أشدَّاءُ على الكُفَّارِ رُحَمَاءُ بينهم تراهم رُكَّعاً سُجَّداً يبتغون فضلاً من اللهِ ورضـوانـاً**)؛ وقال تعالى: (**وكذلك جعلناكم أُمَّةً وسطاً لتكونوا شُهداءَ على الناسِ ويكونَ الرَّسولُ عليكم شهيداً**).

أما السنة فقد جاء في حديث أبي سعيد الخدري المتفق على صحته أنه (ص) قال: **"لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده لو أن أحدكم أنفق مثل أحد ذهباً ما بلغ مدّ أحدهم ولا نصفه"**[1]، ولكن قد يحصل النسيان فقط، لذا قال عمر لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما لمَّا تيقن من تثبيته : **إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت**؛ فالأجواء كانت أجواء الثقة المتبادلة، ومع ذلك كانوا يرجعون إليه كلما أشكل عليهم أمر أو تنازعوا في شيء، كما رجع عمر وهشام بن حكيم إليه عليه الصلاة والسلام حينما اختلفا في موضوع قراءة القرآن ليحكم بينهما، والقصة معروفة، فقد كان الرسول(ص) المرجع لهم في فضّ الخصومات والمنازعات وبيان الأحكام.

بداية نشأة التثبت في الأحاديث النبوية في عصر الصحابة :- :

بدأ السند مع بداية رواية الحديث، ورواية الحديث وجدت في حياة الرسول (ص)، حيث كان الشاهد من الصحابة ينقل حديثه ويبلغه الغائب، وكان الصحابة رضوان الله عليهم إذا رووا حديثاً عنه صدَّروه بما يشعر تحمل الحديث عنه مباشرة. كـ**"سمعت أو رأيت أو نحو ذلك"**، وأحياناً لا تتسم الرواية بالصراحة في ذلك، فكانت تحتمل قيام الواسطة بين الرسول (ص) والصحابي الراوي كما في أحاديث صغار الصحابة كأنس بن مالك وجابر بن عبدالله وابن عباس وغيرهم، وحيث إن الغالب في الواسطة أن يكون صحابياً والثقة المتبادلة كانت بين الصحابة- اكتفى بعضهم برفع الحديث إلى النبي دون ذكر الواسطة وهذا ما عرف فيما بعد بـ"مرسل الصحابي" إلا أن هذا النوع يمثل الجانب الأقل من مرويات الصحابة، أما الجانب الأكبر فكان يتمثل في الرواية مباشرة عن النبي (ص). فقد صرح بعض الصحابة بأنه قد يرفع الحديث إلى النبي مباشرة مع أنه لم يتحمله منه، روي عن البراء بن عازب τ أنه قال: **"ليس كلنا سمع حديث رسول الله** (ص)، **كانت لنا ضَيْعة**

---

[4] سنن الترمذي، 141/4- 142؛ وكتاب المجروحين، 2/1-3، وشرف أصحاب الحديث، ص8.

[5] صحيح البخاري، 27/1؛ وكتاب المجروحين، ابن حبان، 26/1.

[1] انظر: صحيح البخاري في فضائل الصحابة، 8/6. ومسلم، 188/7.

وأشغال، ولكن الناس لم يكونوا يكذبون يؤمئذ فيحدث الشاهد الغائب"[1].

وروي عن عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) أنه قال: **كنت أنا وجار لي من الأنصار نتناوب النـزول على رسول الله** (ص) ، **ينـزل يوماً وأنزل يوماً، فإذا نزلت جئته بخبر ذلك اليوم من الوحي، وإذا نزل فعل مثل ذلك"**[2].

وقال أنس بن مالك: **ليس كل ما نحدّثكم عن رسول الله سمعناه منه، ولكن حدثنا أصحابنا ونحن قوم لا يكذّب بعضهم بعضاً**[3].

وهذا المنهج الذي استعمله الصحابة في حياة النبي صلى الله عليه وسلم هو الذي أنتج السند، وهذه المرحلة تعد مرحلة بداية استعمال السند من قبل الرواة، وتشكل بداية نشأته.

وبعد انتقال الرسول عليه الصلاة والسلام إلى الرفيق الأعلى- وكان على المسلمين اتباع حديثه، وكان مفروضاً عليهم أن يكونوا متأكدين أن ما يروى ويؤخذ به في الاستدلال والاحتجاج إنما هو حديث رسول الله (ص) - هنا برزت شخصية أبي بكر الصديق τ ، حيث إنه أول من احتاط في قبول الأخبار -كما في قصة ميراث الجدة الآتية: لذلك فأبو بكر هو الذي دل الباحثين المسلمين على أهم قاعدة للنقد والتدقيق والفحص والتمحيص. وهي المقارنة بين الروايات، حيث لم يقبل من صحابي حديثاً يرفعه إلى النبي (ص) حتى يشهد معه آخر بأنه قد سمعه من النبي (ص) ، فقد روي عن قبيصة بن ذؤيب أنه قال: **جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأل ميراثها، فقال لها أبو بكر: مالك في كتاب الله شيء وما علمت لك في سنة رسول الله** (ص) **شيئاً، فارجعي حتى أسال الناس، فسأل الناس فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله** (ص) **أعطاها السدس، فقال أبو بكر: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثلما قال المغيرة، فأنفذه أبو بكر**[1].

ثم جاء عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) فسار على نهج أبي بكر في ذلك، فقد روى أبو سعيد الخدري أن أبا موسى الأشعري سلَّم على عمر من وراء الباب ثلاث مرات فلم يؤذن له، فرجع ، فأرسل عمر في أثره فقال له: لم رجعت؟ فقال: سمعت رسول الله (ص) يقول: **إذا سلم أحدكم ثلاثاً فلم يجب له فليرجع، قال: لتأتيني على ذلك ببينة أو لأفعلن بك ، فجاء أبو موسى منتقعاً لونه. ونحن جلوس فقلنا: ما شأنك؟ فأخبرنا، وقال: فهل سمع منكم أحد؟ فقلنا: كلنا سمعه. فأرسلوا معه رجلاً منهم أتى عمر فأخبره**[2].

وهكذا سار علي (كرم الله وجهه) على نهجهما، حيث كان يستحلف الراوي أسمع حديثه من النبي أم لا؟ فقد روي عنه أنه قال: **كنت إذا سمعت من النبي** (ص) **حديثاً نفعني الله بما شاء منه، وإذا حدثني غيري عن النبي** (ص) **لم أرض حتى يحلف لي أنه سمعه من النبي** (ص) ، **وحدثني أبو بكر وصدق أبو بكر**[3]. كما قام عدد آخر من الصحابة بالنقد في حياة عمر وبعد وفاته كأم المؤمنين عائشة وابن عباس وغيرهما فأضافوا قواعد أخرى للنقد.

وصنيع أبي بكر وعمر وعلي رضي الله عنهم في هذه الآثار يتضمن في جملة ما يتضمنه الكشف عن أسانيد الرواة

---

(1) **الكفاية في علم الرواية**: الخطيب البغدادي، ص514، و**معرفة علوم الحديث**: الحاكم، ص14، و**مفتاح الجنة**: السيوطي، ص22.

(2) **صحيح البخاري بشرح ابن حجر**، ج185/1.

(3) **الكفاية**: الخطيب البغدادي، ص515.

(1) **سنن الترمذي**، ج282/3، **وسنن ابن ماجة**، ج910/3، و**تذكرة الحفاظ**: الذهبي، ج1/2-3.

(2) **صحيح البخاري بشرح فتح الباري**، 26/11. **وصحيح مسلم**، 1664/3-1696. و**مسند أحمد**، ج398/4.

(3) **سنن ابن ماجة**، ج446/1، و**كتاب المجروحين**، ابن حيان، ج21/1.

وإلزامهم بذكرها، وإن كانت غاية أمرهم التثبت من صحة الرواية ونسبتها إلى رسول الله (ص) ، وإذا كان هذا شأنهم فيمكن اعتبار عصر هؤلاء بداية إلزام الرواة التثبت. فهذه الآثار تبين أن السند قد تخطى مرحلة استخدامه إلى مرحلة إلزام الرواة ذكره، وقد سار الآخرون على نهج الخلفاء في سماع الرواية وطلب ذكر الطريق الذي تحمل منه الراوي الحديث ؛ ولا سيما بعد ظهور الفتن التي أودت بحياة الخليفتين الراشدين عثمان وعلي رضي الله عنهما، وظهور الفرق الإسلامية السياسية والعقائدية والفقهية الفرعية، وانتشار عدم الثقة، وظهور كذب بعض الرواة حيث أصبح التفتيش والبحث عن السند أكثر إلحاحاً عن السابق؛ إذ فرضته طبيعة المرحلة والظروف القائمة، وقد صور لنا ابن سيرين رحمه الله المتوفى سنة 110هـ موقف المحدثين في تلك الحقبة أحسن تصوير بقوله: **"لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم"**[1].

وروي عن مجاهد أنه قال: **"جاء بشير العدوي إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول: قال رسول الله** (ص) ، **فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه، ولا ينظر إليه، فقال: يا ابن عباس مالي لا أراك تسمع حديثي؟ أحدثك عن رسول الله ولا تسمع! فقال ابن عباس: إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلاً يقول: قال رسول الله ابتدرته أبصارنا، وأصغينا إليه بآذاننا، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف"**[2].

فحاصل كلام ابن سيرين السابق يفيد أنه أصبح من عادة المحدثين السؤال عن الرواة، وأن السؤال قد اشتهر عقب قيام الفتنة، ولا يلزم من كلام ابن سيرين أن السؤال قبل الفتنة كان منعدماً، وعليه فلا منافاة ولا تعارض بين قول ابن سيرين وما ذكرناه سابقاً من أن إلزام التثبت بدأ منذ عهد الخليفة الراشد الأول أبي بكر الصديق τ .

قوانين الرواية في عهد الصحابة ووسائل البحث عندهم:-

قام الصحابة رضوان الله عليهم بالتبليغ عن الرسول(ص) ، وبذلوا من أجله غاية ما في الوسع البشري من جهود غير غافلين عن أمر جوهري مهم؛ وهو صون التراث النبوي عن التحريف والتغيير، وقد دفعهم إلى ذلك الدافع الديني، فقد كانوا موقنين أن لا سعادة لهم في الدنيا ولا فوز في الآخرة إلا باتباع الرسول فيما جاء به من عند الله تعالى، فتلقوا أحاديثه بمنتهى العناية والرعاية والحرص عليه... وكان مما زاد في هذا الدافع وشدهم إلى حديث رسول الله (ص) وحفظه وتبليغه كما هو - حثّه (ص) إياهم على حفظه وتبليغه في أحاديث، حيث غدا حفظ الحديث واجباً وكذا تبليغه لكي يخرجوا من المسئولية وعهدة التبليغ، وكان مما سهل لهم القيام بهذه المهمة الموكلة إليهم صفاء أذهانهم وقوة حافظتهم، وقد استمدوا من القرآن والسنة قواعد التثبت من الرواية، وساروا عليها في صيانته من الدس والخلط والتحريف، وكان الناس في عصرهم على أصل العدالة، لا حاجة في الغالب إلى الجرح والتعديل ؛ لأن العصر هو عصر الصحابة، وهم عدول على العموم بدلالة آيات من القرآن وأحاديث من الرسول (ص) ، فاتبع الصحابة من قوانين الرواية ما يحتاج إليه في عصرهم للتثبت من صحة النقل والتحرز من الوهم وأهمها:

1- تقليل الرواية عن الرسول (ص) خشية أن تزل أقدام المكثرين بسبب الخطأ أو النسيان، وحتى لا يستغل ذلك ضعيف

---

[1] **مقدمة صحيح مسلم**، ج11/1، **والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** الرامهرمزي، ص209، **وكتاب المجروحين:** ابن حيان، ج68/1، و**الكفاية:** الخطيب البغدادي، ص162.

[2] **صحيح مسلم**، ج10/1.

الإيمان أو المنافق فيختلق أحاديث وينسبها إلى الرسول (ص) ، وقد سلك عموم الصحابة هذا المسلك، حتى اشتهر واستفاض عنهم مرفوعاً وموقوفاً **"كفى بالمرء كذباً أن يحدث بكل ما سمع"**[1].

2- التثبت من الرواية عند أخذها وعند أدائها، كما فعل أبو بكر الصديق رضي الله عنه في قصة ميراث الجدة السابقة، وكما فعل عمر بن الخطاب رضي الله عنه في قصة استئذان أبي موسى الأشعري عليه السابقة، ويقول الذهبي: **"وهو الذي سنّ للمحدثين التثبت في النقل، وربما يتوقف في خبر الواحد إذا ارتاب كما في قصة أبي موسى"**[1]، وكما كان من علي τ في استحلاف من حدثه بحديث عن النبي (ص) كما سبق.

3- نقد الروايات وذلك بعرضها على نصوص الدين وقواعده، فإن وجدت مخالفة لشيء منها ردوها، وتركوا العمل بمقتضاها، مثلما رد عمر رضي الله عنه رواية فاطمة بنت قيس: أن زوجها طلقها ثلاثاً فلم يجعل رسول الله (ص) لها سكنى ولا نفقة حيث قال عمر: **لا نترك كتاب الله وسنة نبينا** (ص) **لقول امرأة لا ندري لعلّها حفظت أو نسيت، لها السكنى والنفقة، قال الله تعالي: "ولا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة"**[2].

وقد سمعت عائشة رضي الله عنها حديث عمر وابنه عبدالله رضي الله عنهما: أن رسول الله (ص) قال: **"إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" فقالت: رحم الله عمر والله ما حدث رسول الله** (ص) **أن الله يعذب المؤمنين ببكاء أحد، ولكن قال: إن الله يزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه، وقالت: حسبكم القرآن: (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وزاد مسلم: "إنكم لتحدثوني غير كاذبين ولا مكذبين ولكن السمع يخطئ"**[3].

والصحابة إنما كانوا يفعلون ذلك للاحتياط في ضبط الحديث لا لتهمة أو سوء ظن، فهذا عمر رضي الله عنه يقول لأبي موسى الأشعري حينما طلب إقامة بينة على ما رواه عن رسول الله (ص) : **إني لم أتهمك ولكن أحببت أن أتثبت**، وكذلك رد بعض الأحاديث كان منهم لمخالفته ما استنبطوه من القرآن الكريم، لذا نجد بعض الصحابة ومن بعدهم عملوا بما رده غيرهم لأنهم باجتهادهم رأوه غير معارض للأدلة.

وقد كان من وسائل البحث والتدقيق في الرواية لديهم العناية بالبحث في إسناد الحديث وفحص ودراسة أحوال رواته بعد أن كانوا من قبل يرجحون توثيق من حدثهم. أخرج مسلم في مقدمة صحيحه والترمذي في علل الجامع عن ابن سيرين أنه قال: **"لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت الفتنة قالوا سموا لنا رجالكم، فينظر إلى حديث أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم**، فقد كان علماء الصحابة يحثون الناس على الاحتياط في حمل الحديث عن الرواة وعلى عدم الأخذ إلا ممن يوثق به ديناً وورعاً وحفظاً وضبطاً، حتى شاعت في عرف القوم هذه القاعدة: **"إنما هذه الأحاديث دين فانظروا عمن تأخذون دينكم"**[1]. وبذلك نشأ علم ميزان الرجال **"الجرح والتعديل"** الذي هو عمود أصول

---

[1] روي ذلك عن جماعة من الصحابة، انظر: الرواية عن بعضهم في مقدمة صحيح مسلم، ص8.

[1] تذكرة الحفاظ، ، ط3، ص2.

[2] القصة أخرجها مسلم في الطلاق ج198/4، **شرح صحيح مسلم للنووي**، وأخرجها البخاري أيضاً في باب قصة فاطمة بنت قيس، ج73/7، شرح البخاري للنووي؛ وأما زيادة "أصدقت أم كذبت" فلا أصل لها في رواية الحديث، وقد استغلها أعداء الإسلام، والعجب في هذا الأمر أن يذكرها بعض الكتّاب في "أصول الحديث" أو "أصول الفقه" ثم يعزوها لمسلم، ومسلم وغيره منها براء.

[3] أخرجه الشيخان، البخاري في الجنائز، ج77/2-80، ومسلم، ج42/3-43.

[1] أخرجه ذلك ابن أبي حاتم الرازي في كتاب الجرح والتعديل، ج1/1-15، عن عدد من التابعين بلفظ: "كان يقال إنما هذه الأحاديث."..

الحديث، والذي تعود جذوره إلى عهد رسول الله (ص) حيث يوجد المؤمن والمنافق، والصالح والطالح.

وهو علم يبحث فيه عن جرح الرواة وتعديلهم بألفاظ مخصوصة؛ ليعرف من تقبل روايته منهم ومن ترفض، وقد جوّز العلماء الكلام في الجرح والتعديل صيانة للشريعة وحفظاً لها من التغيير والتبديل[2].

ولأهمية الجرح والتعديل في النقد لتمييز الرواية الصحيحة من غيرها- لم يعتبر نقاد الحديث الكلام فيه من قبيل الغيبة المنهي عنها شرعاً، فقد قيل لأحمد بن حنبل: **لا تغتب العلماء**: فقال أحمد لمن قال له ذلك: **ويحك هذا نصيحة ليس هذا غيبة**، وقال بعضهم لابن المبارك **تغتاب**، قال: **اسكت إذا لم نتبين كيف نعرف الحق من الباطل؟!**[1].

والكلام في الجرح والتعديل ثابت عن رسول (ص) فقد جاء عنه في التعديل قوله: **"إن عبدالله رجل صالح"**، يعني عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، وجاء عنه في الجرح قوله: **"بئس أخو العشيرة"** وقوله: **"حتى متى ترعون عن ذكر الفاجر، هتكوه يحذره الناس"**[2].

والكلام في الجرح والتعديل ثابت عن كثير من الصحابة والتابعين ومن بعدهم.

وممن تكلم فيه من الصحابة: عبدالله بن عباس، وعبادة بن الصامت وأنس بن مالك، وكان كلاماً قليلاً لقلة الضعف وندرته، وممن تكلم من التابعين في الرجال سعيد بن المسيب المتوفى سنة 93هـ، وعامر الشعبي المتوفى 104هـ، وابن سيرين المتوفى سنة 110هـ، وغيرهم[3].

وكان للرحلات في طلب الحديث دور بارز وقيمة علمية في النقد وتحقيق الرواية والتثبت من صحة الحديث، وقد بدأت هذه الرحلات منذ عصر الصحابة، فقد كان السلف من الصحابة ومن بعدهم يقومون بها لسماع الحديث من الراوي نفسه والتثبت منه، ومن ذلك أن أبا أيوب الأنصاري رحل إلى عقبة بن عامر في مصر يسأله عن حديث قائلاً له: حدثنا ما سمعت من رسول الله لم يبق أحد سمعه قال: سمعت رسول الله (ص) يقول: **"ومن ستر على مؤمن في الدنيا ستره الله يوم القيامة"** فأتى راحلته فركب ثم رجع[4]. فكان الرجل يرحل في الحديث الواحد قاطعاً المسافة الشاسعة متحملاً المتاعب والمشاق كرحلة أبي أيوب الأنصاري السابقة إلى مصر لسماع وتلقي الحديث المذكور من ذلك الصحابي راوي الحديث.

وبذلك سن الصحابة الرحلة في طلب الحديث للتثبت منه، وسلك التابعون سبيلهم، فكانوا يرحلون إلى الصحابة ويسألونهم عن الأحاديث، كما روى الخطيب في كتابه "الرحلة في طلب الحديث " عن سعيد بن المسيب قال: **"إني كنت لأسير الأيام والليالي في طلب الحديث الواحد"**. وقد نهج العلماء فيما بعد منهج السلف للقيام برحلات في طلب الحديث حتى أصبحت الرحلة من ضرورات تحصيل الحديث.

وقد كان من وسائل الكشف لديهم في معرفة الوضع والضعف في الحديث- عرض حديث الراوي على رواية غيره

---

(2) انظر: الخلاصة: الطيبي، ص88، **وتدريب الراوي:** السيوطي، ج2/368-369، **والرفع والتكميل في الجرح والتعديل:** أبو الحسنات الكنوي، ص11.

(1) انظر: **الجرح والتعديل:** ابن أبي حاتم الرازي، ج2/23، **وتدريب الراوي:** السيوطي، ج2/369، **والرفع والتكميل في الجرح والتعديل:** أبي الحسنات، ص9-10.

(2) انظر: **تدريب الراوي:** السيوطي، ج2/396، **وضوء القمر على نخبة الفكر:** الشيخ محمد علي أحمدين، ص83-84.

(3) انظر: **معرفة علوم الحديث:** الحاكم، ص52، **وتدريب الراوي:** السيوطي، ج2/396، **وتوجيه النظر:** طاهر بن صالح الجزائري، ص114.

(4) معرفة علوم الحديث للحاكم، ص8.

من أهل الحفظ والإتقان، فحيث لم يجدوا له موافقاً على أحاديثه، أو كان الأغلب على حديثه المخالفة ردوا أحاديثه أو تركوها. وبهذه الوسائل وبهذه الدقة في تحقيق الرواية ميزوا الصحيح من السقيم والأصيل من الدخيل.

وهكذا لم ينته القرن الأول إلا وقد وجدت أنواع من علوم الحديث التي اعتمدت في تقسيم الحديث إلى قسمين:

القسم المقبول: وهو الذي لقب فيما بعد بالصحيح والحسن.

القسم المردود: وهو الذي لقب فيما بعد بالضعيف ويندرج تحته أقسام كثيرة.

بداية التأليف في علوم الحديث : -

إلى جانب ما حظيت به السنة من عناية منقطعة النظير من قبل علماء الحديث، وما بذل في خدمتها وحمايتها من جهود تبعث على الثقة والاطمئنان والاعتزاز، حظي ما يتصل بها وبروايتها من أبحاث وعلوم بالعناية أيضاً، حيث اهتم بها العلماء اهتمامهم بالسنة نفسها ودونوها تدوينهم لها ؛ لأنها علوم لا يستغنى عنها مطلقاً في مجال نقد الحديث وبيان أمره من صحة وسقم وقبول ورد إلى غير ذلك، ولذلك لم يخل عصر -منذ عصر التأليف في الحديث- عن التأليف في هذه العلوم ومباحثها إلى العصر الحديث، فكان من العلماء من دونها مع ما دون من السنة كالإمام مسلم الذي أورد في مقدمة صحيحه مجموعة من أبحاث علوم الحديث، والإمام الترمذي الذي ختم سننه بالحديث عن العلل، ومنهم من أفردها بالتأليف: كالإمام البخاري والنسائي وابن أبي حاتم الرازي وغيرهم ممن ألفوا في الرجال، وعلي بن المديني وأبي حاتم الرازي وغيرهما ممن ألفوا في العلل، والنضر بن شميل وأبو عبيد القاسم بن سلام وغيرهما ممن ألفوا في غريب الحديث وابن قتيبة وابن جرير الطبري وغيرهما ممن ألفوا في مختلف الحديث، ومحمد بن سعد والإمام مسلم صاحب الصحيح وغيرهما ممن ألفوا في طبقات الرواة. وممن لهم دور السبق في هذه العلوم يحيى بن معين من تلامذة يحيى القطان، والإمام أحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الغلاس، وأبو خيثمة زهير بن حرب، والعقيلي صاحب كتاب "الضعفاء الكبير".

ثم استمر التأليف في أبحاث علوم السنة بعد هؤلاء الذين يعدون السابقين في هذا المضمار وتعد مؤلفاتهم الطلائع في هذا الميدان والمراجع التي اعتمدها اللاحقون، وهكذا استمرت جهود العلماء في التأليف دون انقطاع إلى أن ظهرت المحاولة الأولى لجمع ما أمكن جمعه من هذه الأبحاث في مؤلف واحد على يد القاضي أبي محمد الرامهرمزي المتوفى سنة 360هـ الذي سماه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي" والخطيب البغدادي المتوفى سنة 463هـ في كتابيه "الكفاية في علم الرواية" و "الجامع لآداب الشيخ والسامع" والقاضي عياض المتوفى 544هـ في كتابه "الالماع إلى معرفة أصول السماع" وهكذا استمر التأليف إلى أن تتوج بكتاب الحافظ تقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح الشهرزوري المتوفى 643هـ "علوم الحديث" المعروف بـ"مقدمة ابن الصلاح" ولم ينقطع التأليف عند كتاب ابن الصلاح هذا، بل واصل العلماء في عطائهم وتأليفهم في هذه العلوم وتوالت كتبهم بالصدور ككتاب النووي المتوفى سنة 676هـ "الإرشاد"وهو ملخص لكتاب ابن الصلاح. وكتاب "التبصرة والتذكرة" للحافظ العراقي المتوفى سنة 806هـ، وكتاب "فتح المغيث شرح ألفية العراقي في علم الحديث" للحافظ السخاوي، و"تدريب الراوي شرح تقريب النواوي" لجلال الدين السيوطي. و"نخبة الفكر" وشرحه "نزهة النظر" كلاهما للحافظ ابن حجر. ثم مؤلفات أخرى منها "المنظومة البيقونية" للبيقوني الدمشقي المتوفى سنة 1080هـ، و"توضيح الأفكار" للصنعاني المتوفى سنة 1182هـ، و"شرح نزهة النظر شرح نخبة الفكر" للشيخ علي الهروي المتوفى 1014هـ ويعرف باسم شرح الشرح.

وفي العصر الحديث واصل العلماء التأليف في هذه العلوم وصدرت مؤلفات ، منها: "قواعد التحديث" للشيخ جمال الدين القاسمي و"مفتاح السنة" لعبد العزيز الخولي و"السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي" للدكتور مصطفى السباعي، و"الحديث والمحدثون" للدكتور الشيخ محمد أبو زهرة، و"المنهج الحديث في علوم الحديث" للشيخ محمد محمد السماحي. وهكذا توالت سلسلة الجهود العلمية متواترة متضافرة من خلال هذه المؤلفات في تلك العلوم التي ابتكرها العلماء المسلمون في مختلف العصور لنقد الحديث وحمايته من الدس والتحريف والخلط، وقد عرفت هذه العلوم بتسميات عدة منها: "أصول الحديث"، ومنها "مصطلح الحديث"، ومنها "مصطلح أهل الأثر"، ومنها "قانون الرواية"، ومنها "علم دراية الحديث"، ومنها "علوم الحديث"، وهذه التسمية الأخيرة أشيع أسمائها وأكثرها مناسبة لشمولها لكل ما يتعلق بالسنة من مصطلح وتدوين وأحوال رجال وغير ذلك مما له علاقة بها.

المحدثون ونقد الحديث سنداً ومتناً :-

حينما انتشرت أحاديث رسول (ص) مع الفتح الإسلامي، وكان للعراق نصيب وافر منها - نشأت مدرسة أخرى للنقد في العراق إلى جانب مدرسة المدينة، وحينما جاء القرن الثالث الهجري كان المتثبتون كالبخاري ومسلم يراعون المعنى، ولم يكن الحديث ليمر عليهم من دون أن يتناولوه بالنقد سنداً ومتناً.

فكان الحديث النبوي نتيجة لتلك الجهود المضنية السخية المبذولة من قبل علماء الحديث ونقاده وما ابتكروه من فنون مختلفة وأبحاث متنوعة محاطاً بما يكفل حفظه وضبطه وحمايته من الدس أو التحريف أو الخلط أو الضياع. ولذا نقول جازمين غير مغالين: **إن مناهج المحدثين في النقد - سواء كان النقد نقداً خارجياً للحديث: "نقد السند" أو نقداً داخلياً له : "نقد المتن" - هي أصلح المناهج وأقومها في النقد وأدقها، لأنها تتناول كل جوانب النقد**، وبذلك تتهافت مزاعم المستشرقين ومن نسج على منوالهم وسار على منهجهم من المسلمين المتأثرين بهم والمرددين لمقولاتهم حول نقد علماء المسلمين للحديث النبوي ؛ حينما زعموا أن نقدهم إنما شمل السند دون المتن والمظهر دون المعنى والمضمون، فهذه المزاعم تتلاشى حينما نعلم –وبالبراهين- أن منهج المحدثين النقدي قد شمل كل أوجه الاحتمال في جوانب الحديث سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً ليشكل في مجمله نظرية فلسفية نقدية كاملة، حيث حقق المحدثون ذلك بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، وضعوا فيها شروط الراوي الثقة "العدالة والضبط" ثم وضعوا العلوم التي تكشف أحوال الرواة، فبحثوا في أسمائهم وكناهم وطبقاتهم وتواريخهم وأماكنهم ووفياتهم، وما يتعلق بذلك من المسائل في حوالي ثلاثين نوعاً من أنواع علوم الحديث لها فروعها ومسائلها وتصانيفها الكثيرة التي تناولت كل الجوانب، كما استوفى المحدثون بحث الجوانب الأخرى غير ذوات الرواة، وتتبعوا كل احتمال القوة أو الضعف، ولذلك كله جاءت نتائج المحدثين وأحكامهم في تحقيق الراوية سليمة واضحة معززة بالبراهين قائمة على الدراسة المستوفية الشاملة لكل وجه من أوجه القوة أو الضعف.

وقد انتهى المحدثون من خلال دراساتهم المستفيضة حول كل الجوانب المتعلقة بالحديث إلى تقسيمه إلى ثلاثة أقسام رئيسية:

القسم الأول: المقبول وهو الذي استوفى شروط القبول، ويندرج تحته: المتواتر، الصحيح لذاته، الصحيح لغيره، الحسن لذاته، والحسن لغيره.

القسم الثاني: المردود وهو الذي اختل فيه شرط أو أكثر من شروط القبول ويشمل هذا القسم:-

أ-المردود لاختلال شرط العدالة، ويندرج تحته: الموضوع، والمتروك، والمطروح.

ب-المردود لاختلال شرط الضبط، ويندرج تحته: الضعيف، المنكر، المضطرب، المصحّف، المقلوب، المدرّج.

ج-المردود لاختلال شرط الاتصال، ويندرج تحته: المنقطع، المرسل، المعضل، المعلق، المرسل، الخفي، وهذا يرد للجهل بحال الراوي المحذوف فيحتمل أن يكون ضعيفاً.

د-المردود لعدم السلامة من العلة: ويندرج تحته: المعلل بأحد أوجه الإعلال، والعلة آتية إما من وهم الراوي، أو من تبين الانقطاع في سند ظاهر الاتصال.

القسم الثالث: وهو المشترك بين المقبول والمردود إن شئت فقل هو المشترك بين الصحيح والحسن والضعيف، لأن هذا القسم لا يشتمل دائماً على صفات القبول، بل تجتمع فيه أحياناً وتختل وتتخلف أحياناً أخرى.

ويندرج تحت هذا القسم: الحديث القدسي، الحديث المرفوع، الحديث المقطوع، الحديث المتصل، الحديث المسند، الحديث المعنعن، الحديث المؤنن، الحديث المسلسل، الحديث العالي، الحديث النازل، الحديث المزيد في متصل الأسانيد، الحديث الغريب، الحديث الفرد، الحديث العزيز، الحديث المشهور، الحديث الذي فيه زيادة الثقة.

خلاصة القول :-

لا يحتج بحديث ما على إثبات حكم شرعي إلا إذا تحققت فيه ثلاثة أمور- نتيجة الفحص الشامل له والنقد الدقيق في خارجه وداخله- وهي:

1- التأكد والاستيثاق من ثبوت السند وصحته، حيث إن صحة الحديث إنما تتحقق بشروط خلاصتها:

أ- أن يكون رواته ثقات من مبدأ السند إلى منتهاه، أي يكونون معروفين عيناً وحالاً. وأن تتوفر فيهم صفتان أحدهما صفة دينية خلقية وهي العدالة، وثانيتهما صفة ذهنية علمية وهي الضبط.

ب- أن يكون السند متصل الحلقات دون أي فجوة أو انقطاع بين حلقة وأخرى أي بين راوٍ وآخر في أول السند أو وسطه أو آخره.

ج- أن لا توجد في متن الحديث أو سنده علة قادحة توجب رده، كأن يكون مخالفاً للعقول أو مباينا للنقول أو مناقضاً للأصول، أو كأن يكون في سنده انقطاع أو إرسال أو غير ذلك مع ظهور السلامة منه.

د- أن لا يكون الحديث شاذاً، ومعنى شذوذه أن يكون سنده صحيحاً، ولكنه يخالف حديثاً آخر رواته أولى أي أرجح منه إما لمزيد ضبط أو كثرة عدد أو نحو ذلك، مما يجعل هذا الحديث -مع قوة سنده- مرجوحاً بل مردوداً والآخر راجحاً مقبولاً. وهذه الأمور إنما تعرف من قبل أهل الخبرة من علماء الحديث ونقاده.

2- التأكد من صحة دلالته على المعنى المقصود، حيث من الناس من يفهم معنى من الحديث وحكماً لا يدل عليه بحال، أو يدل عليه بتكلف أو تعسف في التأويل أوخروج عن المعنى الظاهر الحقيقي بغير موجب أو مسوّغ أو مبرر لحمل الحديث عليه، وعكس ذلك أيضاً غير مقبول بل مرفوض وهو الوقوف عند ظاهر الحديث دون النظر إلى باطنه الذي يربطه بمقاصد الشريعة ومبادئها الكلية وأصولها العامة عن طريق تعليل الأحكام وربط الجزئيات بالكليات.

3- التأكد من عدم وجود معارض حقيقي معتبر -عقلي أو نقلي من القرآن والسنة وأصول الشريعة أو من التاريخ أو الواقع- يصرف الحديث عن ظاهره..

هكذا يتضح للباحث المنصف دقة النقد لدى علماء الحديث وشموليته لكل جانب من جوانبه المختلفة. ولم يكن نقدهم -كما زعم المستشرقون ومن سار على نهجهم من المسلمين- قاصراً على السند وحده دون المتن، فلو رجعنا إلى القرن الثالث الهجري لوجدنا المتثبتين منهم كالبخاري ومسلم يراعون المعنى، ولم يكن الحديث ليمر عليهم من دون أن يتناولوه بالنقد الدقيق سنداً ومتناً، فصحيحا البخاري ومسلم مع مكانتهما بين كتب الحديث مع تشددهما في ميدان النقد من كل الجوانب إلا أن أحاديثهما قد تناولها رجال الحديث بالنقد والاختبار والتمحيص، حيث انتقدت عليهما أحاديث من جهة السند، فعلماء الحديث لم يجاملوا أحداً مهما كانت منـزلته في العلم والفضل، بل اتبعوا الحق في نقدهم الحديث، والحق أحق أن يعلم فيتبع، حيث إن الحق لا يعرف بالرجال بل الرجال يعرفون بالحق.

وقد كان المحدثون يتثبتون في الأخذ والاعتماد على الثقات في التحمل، فكانوا يقولون: **"إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون ديتكم"**[1]. فما كانوا يروون الحديث إلا عن الثقة المعروف في زمانه المشهور بالصدق والأمانة والتقوى بين أقرانه حتى تتناهى أخبارهم من طرق عديدة حتى قال يحيى بن معين: **"لو لم نكتب الحديث خمسين مرة ما عرفناه"**[2]. وقال أبو حاتم الرازي: **"لو لم نكتب الحديث من ستين وجهاً -أي طريقاً- ما عقلناه"**[3].

وهكذا المحدثون لم يكتفوا بمجرد اختبار السند والمتن، بل قاموا بموازنة ضخمة بين الأحاديث سنداً ومتناً- استخرجوا بها أنواعاً من علوم الحديث، ونراهم في هذه الموازنة والمقارنة لم يكتفوا بعرض الحديث على أشباهه من الروايات، بل عرضوه أيضاً على كل الدلائل العقلية والشرعية كما في المعلل والموضوع والمدرج للتأكد من صحة الأحكام التي يصدرونها في حق الحديث المفحوص المنقود.

وقد اكتسب المحدثون بمنتهى دقتهم وتفتيشهم عن الرواة وطرق الحديث ومن النقد الداخلي-خبرة ومهارة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة والحسن والضعف بأدنى تأمل.

ولا شك أنّ السبل التي سلكها علماء الحديث لتحقيق الخبر وتوثيقه والعلوم الخاصة التي ابتكروها واخترعوها كعلم مصطلح الحديث وعلم الجرح والتعديل وعلم تراجم الرواة وغيرها - لم يعثر عليها تاريخ البحث العلمي إلا في المكتبة الإسلامية الحديثية، حيث تلتقي هذه العلوم والفنون على وضع ميزان دقيق، يتضح فيه الخبر الصحيح من غيره.

وهذا كله يثبت كيف أن بحثهم النقدي قد تناول جوانب الحديث كلها، وشمل الأدلة الخارجية التي تساعد على معرفة قوة الحديث أو ضعفه أو وضعه؟ مما يجعل كل مطلع متفهم منصف يجزم بسلامة النتائج وصحة الأحكام التي أصدروها بحق كل حديث، ويجزم بأن منهجهم هو المنهج الأمثل المتكامل للوصول إلى أصح النتائج في تمييز المقبول من المردود في تحقيق الأخبار والروايات.

المنهج الغربي في تحقيق الرواية:-

إن المنهج الغربي الذي سار عليه - في تحقيق الرواية - المستشرقون، وتأثر به بعض المسلمين، إنما هو منهج خال إلى الآن من أي ميزان موضوعي لتحقيق كل ما يتعلق بالرواية والنقل، وهناك ما يسمونه بالمنهج الاسترادادي أو منهج

---

(1) **المحدث الفاصل بين الراوي والواعي:** الرامهرمزي، ص414-415.

(2) **تذكرة الحفاظ:** الذهبي، ج430/2.

(3) **شرح الألفية في مصطلح الحديث:** العراقي، ج233/4.

التوسم، وعمدة هذا المنهج قائمة على ما يتمتع به الباحث من عمق الملاحظة ودقة الوجدان واتساع دائرة الخيال[1].

لذا نجد المستشرقين في دراساتهم عن الإسلام بصورة عامة وعن الحديث النبوي بصورة خاصة يطلقون زمام خيالهم لنفي ما هو ثابت واقع بالبرهان وإثبات ما ليس بثابت من غير سند لهم في واقع الأحوال. وهناك منهج آخر في الغرب يعرف بـ(منهج نقد الشكل" الذي قام بعض الغربيين بنقد كتبهم المقدسة وفقه، ودعا بعضهم إلى استخدام هذا المنهج في نقد الأحاديث النبوية وممن دعا إلى ذلك المستشرقان موير وروبسون[2].

وفي الحقيقة هناك فرق كبير بين الأحاديث النبوية وبين تلك الكتب، وقياس الأحاديث عليها في مجال النقد قياس مع الفارق، لأن الأحاديث النبوية إنما هي عبارة عن أقوال أو أفعال أو تقريرات للنبي (ص) وصلت إلينا عن طريق أشخاص معروفين موثوقين على العموم، أما الكتب المقدسة وخاصة العهد الجديد، فطبيعتها تختلف عن طبيعة الأحاديث من حيث طرق وصولها إلى المتأخرين، فإن "لوقا" مثلاً روى عن عيسى (عليه السلام) إنجيله، وهو لم يره، والحديث بهذا الشكل عند علماء المسلمين لا يعترف بقيمته العلمية ولا التاريخية؛ بل هو مرفوض ومردود؛ والحق أنّ هناك جهل بمعرفة مؤلفي تلك الكتب ومترجميها ونقلتها وأحوالهم وسيرهم من خلال العصور، إضافة إلى إقرار بعض منها في وقت متأخر كالأناجيل الأربعة التي أقرت بقرار من المجمع المسكوني في حوالي منتصف القرن الرابع الميلادي، لذلك كله لا يجوز عقد مقارنة أو إجراء قياس بين الأحاديث النبوية وتلك الكتب لإخضاع الأحاديث النبوية لذلك النقد المستعمل مع تلك الكتب.

وبذلك يتضح عدم صلاحية هذا المنهج في ميدان نقد الأحاديث النبوية، وأن أية نتيجة يتوصل إليها بهذا المنهج لا تعبر عن حقيقة وواقع الأحاديث النبوية، ومعلوم أنّ نقد علماء المسلمين إنما هو قائم على أصول وقواعد إسلامية مستمدة من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرّة، وهي من الدقة والمتانة والحيطة والحذر إلى درجة تفوق التصور، وتبعث على الاطمئنان من النتائج المتوصل إليها، كما أن وجهة نظرهم تختلف منذ البداية عن وجهة نظر النقاد غير المسلمين من أمثال المستشرقين جولد تسيهر وجوزيف شاخت وكايتاني وغيرهم، إذ هم لا يؤمنون برسالة محمد (ص) ولا بنبوته ابتداء فكيف يصدقون الأحاديث التي تتناول العقائد والغيبيات، والتي يسلّم بها النقاد المسلمون بعد إجراء التحقيق العلمي المطلوب عليها؟.

ومهما يكن من أمر هؤلاء ؛ فاختلاف وجهة نظرهم لا يهمنا ما دام النقاد المسلمون سالكين في نقدهم أقوم وأحوط طرق البحث العلمي في نقد الأحاديث.

وقد زعم المستشرقون ومن سار على نهجهم من المسلمين المتأثرين بكتاباتهم أن علماء المسلمين من المحدثين في القرون الماضية التفتوا إلى نقد الأسانيد لا المتون، واقتصروا في نقدهم على الشكل دون المعاني والمضمون. فهذا الادعاء ليس له في واقع الأمر أساس علمي ثابت، وإنما هو تحريف للواقع التاريخي، وانتقاص لأقدار رجال أتقياء علماء مخلصين لدينهم، أفنوا أعمارهم في خدمة الحديث وصيانته من الزيادة والنقصان والتحريف والدس والخلط، وعاشوا بعيدين عن التكتلات السياسية، ولم يدفعهم إلى ميدان النقد إلا واجبهم الديني وشعورهم بالمسؤولية أمام الله تبارك وتعالى.

إن الواقع والتاريخ يشهدان بعدم صحة هذه المقولة، حيث إنهم قد اهتموا في عملية نقد الحديث بالجانبين: جانب السند

---

[1] انظر: **كبرى اليقينيات الكونية:** البوطي، ص15 نقلاً: عن مناهج البحث العلمي لعبدالرحمن بدوي.

[2] انظر: **دراسات في الحديث النبوي**، د. محمد مصطفى الأعظمي، ج461/2، ومقدمة (التمييز): الإمام مسلم، تحقيق: الدكتور الأعظمي، ص97 وما بعدها.

وجانب المتن معاً، لأن صحة الحديث متوقفة على صحة الاثنين معاً، واعتبروا كلاً منهما وحدة مستقلة في إجراء النقد عليها، والباحثون المحققون المنصفون يعلمون أن النقد بدأ منذ عصر الصحابة رضوان الله عليهم. وأنه بدا أول ما بدأ بنقد المتن قبل نقد السند، كما يتضح ذلك من نقد عمر بن الخطاب لحديث فاطمة بنت قيس في السكنى والنفقة للمطلقة -كما سبق ذكره- وكنقد أم المؤمنين عائشة لحديث عمر بن الخطاب وابنه عبدالله السابق، ونقد ابن عباس وغيره لأحاديث من جهة المتن.

ثم بدأ التدقيق في الرواة وإلزامهم ذكر أسانيدهم بعد الفتنة التي أودت بحياة الخليفة الراشد الثالث عثمان بن عفان τ في العقد الرابع الهجري، وظهور الفرق السياسية في الساحة الإسلامية، وعدم تورع أفراد ضعاف الإيمان بينها من تأييد أفكارهم وتوجهاتهم بالكذب على رسول الله (ص) ، ومن ثم غدا رجال الحديث يقولون لمن حدثهم بحديث رسول الله (ص) يقولون له عمّن؟ وورث بعضهم عن بعض هذه الوصية التي رواها الإمام محمد بن سيرين عمن قبله: **إن العلم -أي الحديث- دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم!** وقال ابن المبارك: **الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء**. فكانوا يتتبعون الوضَّاعين، ويتصدون لهم غير آبهين بأحد غير الله ولا يخافون لومة لائم في نقدهم، ولا يرجون الثواب والأجر على عملهم من أحد غير الله تعالى، والتاريخ الصحيح خير شاهد على نصاعة صحائفهم وسلامة قرائحهم ودقة نقدهم ، فقد اكتسبوا من كثرة ممارستهم ومثابرتهم في ميدان النقد خبرة وقوة ملاحظة وسرعة بداهة جعلتهم عارفين درجة الحديث من الصحة والضعف والوضع بأدنى تأمل، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

إنّ هارون الرشيد أخذ زنديقاً، فأمر بضرب عنقه، فلما مثل بين يديه، قال الزنديق لم تضرب عنقي؟ قال له الرشيد: لأريح منك العباد، فقال له الزنديق: يا أمير المؤمنين: **أين أنت من أربعة آلاف حديث وضعتها فيكم، أحرم فيها الحلال وأحلل فيها الحرام، ما قال النبي منها حرفاً؟!** فقال له الرشيد: **أين أنت يا عدو الله من أبي إسحاق الفزاري وعبدالله بن المبارك ينخلانها نخلاً، فيخرجانها حرفاً حرفاً**[1].

ومنها: في سنة 447هـ في عهد الخليفة العباسي القائم بأمر الله، أظهر بعض اليهود كتاباً، ادّعوا أنه كتاب رسول الله (ص) إلى أهل خيبر بإسقاط الجزية، وفيه شهادة بعض الصحابة بذلك، وذكروا أن خط علي فيه، وجاؤا بالكتاب إلى رئيس الرؤساء أبي القاسم علي بن الحسن، وزير القائم بأمر الله، فعرض الوزير الكتاب على الخطيب البغدادي، فتأمله ثم قال: هذا كذب مزوَّر، واستدل الخطيب على ذلك بذكرهم فيه شهادة سعد بن معاذ الذي مات قبل خيبر بسنتين، وذكرهم فيه شهادة معاوية بن أبي سفيان الذي تأخر إسلامه سنة بعد فتح خيبر[2].

إن منهج علماء الحديث في تمحيص الروايات الحديثية هو منهج محكم متسم بمنتهى الدقة والتثبت، ويبعث على الاطمئنان، ويجعل عند الباحث المنصف علم الطمأنينة في صحة نتائجهم، وإن طريقتهم لجديرة بالأخذ بها في البحث والتحقيق التاريخي.

وقد أشاد بطريقتهم والاستفادة منها علماء منصفون منهم: أسد رستم"أستاذ التاريخ الشرقي في الجامعة الأمريكية سابقاً" الذي ألف كتاباً في أصول البحث والتحقيق التأريخي، وبيّن أنه اقتبس هذه الطريقة وقواعدها من علم "مصطلح

---

(1) انظر: **تذكرة الحفاظ:** الذهبي، ج273/1، في ترجمة أبي إسحاق الفزاري **وتهذيب التهذيب:** ابن حجر، ص252 في ترجمته أيضاً.

(2) انظر: **معجم الأدباء:** ياقوت الحموي، ج18/4 في ترجمة الخطيب، **وطبقات الشافعية الكبرى**، ج34/4.

الحديث" الذي يجب أن يعتبر من مفاخر أساليب التحقيق وتمحيص الأخبار[1].

يقول المستشرق "جب": **"لن يكون من الغلو أن نبالغ في تبيان قوة ونتائج الموقف الإسلامي حيال محمد، فاحترام الرسول وإكباره عاطفة طبيعية لا مناص منها، سواء إبان حياته أو بعد وفاته، بيد أن ثمة ما يفوق الاحترام والإكبار، إذ أن صلات الإعجاب والمحبة الشخصية التي تجلّى بها الصحابة قد تجاوبت أصداؤها خلال القرون بفضل الوسائل التي ابتدعتها الأمة حتى تبعثها حيّة طرّية متجددة في كل جيل، ومن أقدم هذه الوسائل العناية بالحديث"**[2].

ومن الغربيين الذين أعلنوا إعجابهم بالطريقة التي جمع بها الحديث وبالعلم الخاص بذلك عند علماء المسلمين "علم الجرح والتعديل": باسورث سميث عضو كلية التثليث في جامعة إكسفورد، وكارليل، وبرناردشو، والدكتور سبرنكركان وغيرهم.

إن جهابذة الحديث قد تناولوا الحديث بما لديهم من المؤهلات العلمية المطلوبة وشمل نقدهم كما سبق شطري الحديث: السند والمتن، واعتبروا كل واحد منهما وحدة مستقلة في علمية النقد والتحليل -ولم يكن الأمر كما زعم المستشرقون وتلامذتهم من المسلمين- وكانت عملية النقد تتطلب البدء بالسند قبل المتن، لأنه من أهم الوسائل لإثبات الحديث والحفاظ عليه والدفاع عنه من الوضع والافتراء، لذا هرع حماة الحديث إليه وتمسكوا به إذ هو المعيار الذي تقيّم به الروايات، والميزان الذي تعرض عليه ليميزوا الصحيح من السقيم والقوي من الضعيف، فذكر السند مبعث للاطمئنان والارتياح لكل من الراوي والسامع على حد سواء، فالراوي بذكره السند يجد مشاطرة غيره في تحمل المسؤولية في نقل الحديث، والسامع هو الآخر ينال الطمأنينة النفسية والراحة القلبية بإطلاعه على سلسلة الرواة، لذلك تعود أهمية السند إلى أهمية الحديث نفسه ومكانته التشريعية واحتلاله المرتبة الثانية بعد كتاب الله في الاحتجاج والاعتبار، إذ على السند يتوقف غالباً قبول الحديث أو رده، فهو معتمد المحدثين لذا جعله عبدالله بن المبارك بمثابة القوائم حيث قال: **"بيننا وبين القوم القوائم -يعني السند-"**[1]. فاعتماد المحدثين على السند كاعتماد القائم على القوائم بحيث يتوقف قبول الحديث عليه، كما يتوقف نهوض القائم على القوائم. وقال أيضاً: **"الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء"**[2].

وقال سفيان الثوري: **"الإسناد سلاح المؤمن فإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل؟"**[3].

وقال الحافظ بقية بن الوليد الحمصي: ذاكرت حماد بن زيد بأحاديث فقال: **"ما أجودها لو كان لها أجنحة يعني إسناداً"**[4].

فقد جاء اهتمام المحدثين بنقد سند الحديث أولاً لأنه الخطوة الأولى الطبيعية التي يجب أن يخطوها الناقد في نقد الحديث ككل، إذ ليس للشهادة من قيمة إلا من الثقة بالشاهد، والرواية والشهادة -كما يقال- صنوان، فإذا ما توفرت مثل عناية

---

(1) انظر: **الحديث النبوي:** مصطفى أحمد الزرقا، ص37 وما بعدها.

(2) **بنية الفكر الديني في الإسلام**، ص92-93.

(1) **مقدمة صحيح مسلم**/ ج1/12.

(2) المصدر السابق، ج1/12 وكتاب المجروحين: ابن حاتم، ج1/18، و**المحدث الفاصل:** الرامهرمزي، ص209، و**شرف أصحاب الحديث:** الخطيب البغدادي، ص41.

(3) **كتاب المجروحين:** ابن حاتم، ج1/91، و**شرف أصحاب الحديث**، ص42.

(4) **مجلة أضواء الشريعة:** أبو غدة، الرياض، العدد السابع، 1975م، ص46.

المحدثين بنقد السند، ودقة ما اشترط من عدالة وضبط، فقد صارت الحاجة إلى نقد المتن قليلة ، لذا انصبت جهود المحدثين قبل كل شيء على السند لأهميته في علمية نقد الحديث أولاً. ثم تأتي الخطوة الأخرى بعد تبين سلامة السند نحو المتن كوحدة مستقلة أخرى فيدخلها المحدثون في المختبر الخاص بنقد المتن لإجراء أدق الفحوصات والتحليلات عليها بنفس الاهتمام الذي كان بالسند. وفي مختبر المتن يجد الباحث الضوابط الخاصة بنقد المتن، والتي توصل إليها المحدثون نتيجة البحث والتتبع والاستقراء، والتي تهدي إلى معرفة الأحاديث الموضوعة من غير البحث في الأسانيد وإنما بمجرد النظر والتأمل فيها:

وفيما يلي جملة من الضوابط التي نجدها في مختبر نقد المتن والتي ذكرها العلماء في هذا الباب لرد الحديث وعدم قبوله:

كون الحديث مخالفاً لصريح القرآن الكريم، لأن مصدر القرآن والحديث النبوي واحد وهو الله تعالى عن طريق وحيه، فمن المحال مجيء حديث صحيح صريح مخالفاً أو مناقضاً إياه، فكل ما جاء معارضاً للقرآن الكريم معارضة حقيقية صريحة من أحاديث فهو كذب وباطل لم يصدر عن النبي (ص) ، لأن الحديث مبين للقرآن الكريم أو مؤكد له أو مؤسس لأحكام مستقلة في إطار مقاصده وكلياته، وليس معارضاً له، ولا يوجد في الواقع حديث صحيح صريح واحد يعارض القرآن الكريم، وما وجد من ذلك فلابد أنه صحيح غير صريح، أو صريح غير صحيح، وغير الصحيح لا اعتبار ولا قيمة له، وأما الصحيح غير الصريح فيجب تأويله تأويلاً مستساغاً بما يتفق مع القرآن الكريم.

1- كون الأحاديث ركيكة، فحيثما وجدت ركاكة في حديث ما - دلّت على الوضع ؛ سواء كانت هذه الركاكة في اللفظ أو المعنى

2- كون الحديث مخالفاً ومناقضاً لصريح العقل بحيث لا يقبل التأويل، أو مشتملاً على ما يدفع بالحس ويحكم بكذبه، أو يكون مما تقوم الشواهد على بطلانه، فوجود هذه القرائن في الحديث يدل على كذبه ووضعه.

3- أن يرد في الحديث أن النبي (ص) فعل أمراً ظاهراً بمحضر من الصحابة كلهم أو كثير منهم وأنهم اتفقوا على كتمانه، وفعلوا خلافه كالأحاديث المروية أن النبي (ص) أخذ بيد علي (كرم الله وجهه) على مرأى ومسمع من الناس، وأعلن ونص على خلافته، ثم أن الصحابة الذين كانوا حاضرين الحدث بعد موته (ص) اتفقوا على كتمانه والعمل بخلافه، مثل حديث غدير الخم.

4- اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يقول مثلها النبي (ص) ، وذلك بأن يُفرط بالوعيد الشديد أو الوعد العظيم على الفعل اليسير، وهذا النوع من الحديث كثير في حديث القصاص والزهاد ونحوهم.

5- كون الحديث خبراً عن أمر جسيم تتوفر الدواعي على نقله بحضرة الجماعة الكثيرة، أو أن يكون الحديث فيما يلزم المكلفين فعله، ثم ينفرد بروايته واحد منهم، أو لا ينقله إلا الواحد منهم.

6- كون الحديث مخالفاً للقواعد العامة في الحكم والأخلاق، وغير ذلك من الضوابط التي ذكرها نقاد الحديث في كتبهم، وقد بلغت في مجموعها أكثر من ثلاثين ضابطاً.

وقد أجمل بعضهم هذه الضوابط بقوله: **إذا رأيت الحديث يباين المعقول، ويخالف المنقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع**، وقال ابن الجوزي: **"ومعنى مناقضة الأصول أن يكون الحديث خارجاً عن دواوين الإسلام من المسانيد**

والكتب المشهورة"[1].

وقال ابن الجوزي: أيضاً **"الحديث المنكر يقشعرّ له جلد الطالب للعلم، وينفر منه قلبه في الغالب"**[2].

وقال الربيع بن خثيم: **"إن من الحديث حديثاً له ضوء كضوء النهار يعرف به، وإن من الحديث حديثاً له ظلمة كظلمة الليل نعرفه بها"**[3].

وقال البلقيني: **"وشاهد هذا أن إنساناً لو خدم إنساناً سنين، وعرف ما يحب ويكره، فإذا ادعى إنسان آخر: أنه كان يكره شيئاً يعلم ذلك أنه يحبه، فمجرد سماعه يبادر إلى تكذيبه"**[4].

وهكذا يتضح لنا مما سبق أن اهتمام علماء الحديث ونقاده إنما كان ينصب على نقد السند والمتن على حد سواء ولم يقتصر على السند فقط، أما ما زعمه المستشرقون -من أمثال كايتاني وجولد تسيهر وشاخت وغيرهم ومن نسج على منوالهم من المسلمين المتأثرين بأفكارهم ومناهجهم- من عدم مجاسرة المحدثين على نقد متون الأحاديث والوقوف عند عتبتها فترده الحقائق السابقة التي ذكرتها، والحقائق الآتية أيضاً وهي:

1- إن المحدثين صرحوا أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن أي أن العلاقة بينهما ليست طردية أو عكسية، كلما صح السند صح المتن، وكلما لم يصح السند لم يصح المتن. بل قد يصح السند ولا يصح المتن وقد لا يصح السند ويصح المتن. فقد كانوا صريحين في عدم ربط السند بالمتن قبولاً ورداً. وأن كل واحد منهما وحدة مستقلة في مختبر النقد [1].

2- قد أضفى علماء الحديث ألقاباً على الحديث خاصة به، فيكتسب الحديث بها ضعفاً فيفقد حجيته في الاستدلال، ومن تلك الألقاب: الشاذ، والمقلوب، والمضطرب، والمدرج، والمعلل، والمحرّف، والمصحّف، ونحو ذلك مما هو مذكور مفصلاً في علم الحديث دراية.

3- وضع علماء الحديث ونقاده قواعد لنقد المتن تصل من الحرية العقلية إلى حد بعيد، وتقوم حيناً على اعتبارات عقلية صرفة، وحيناً على معاني أدبية فنية.

تنبيهات على نقد الأحاديث النبوية:-

التنبيه الأول: ليست متون الأحاديث متناولة كلها الماديات حتى يمكن إجراء التجارب والاستقراء واستخدام العقل فيما تناولته من مسائل وقضايا ؛ لأن من بينها مسائل وقضايا غير مادية محسوسة بل غيبية روحية محضة، لذا فإجراء النقد والتحليل على متون كل الأحاديث -كما جاء في كلام بعض المستشرقين وبعض تلامذتهم- أمر يتنافى وطبيعة هذه المسائل في الأحاديث النبوية"[2].

التنبيه الثاني: هناك حقيقة ينبغي أن يضعها نصب عينه أي ناقد يوجه نقده إلى متون الأحاديث التي تتناول مسائل طبية أو طبيعية، وهي عدم رفض هذه الأحاديث والحكم عليها بعدم الصحة ما دامت أسانيدها صحيحة، بحجة أن الطب

---

[1] انظر: **تدريب الراوي:** السيوطي، ص180.

[2] المصدر السابق، ص170.

[3] **معرفة علوم الحديث:** الحاكم، ص26، و**تدريب الراوي:** السيوطي، ص179.

[4] **تدريب الراوي:** السيوطي، ص189.

[1] انظر: تفاصيل الرد على كايتاني وشاخت وغيرهما في كتابي: **المستشرقون والحديث النبوي، ص**129-133، و145-152، و166-170.

[2] انظر: **كتابي المستشرقون والحديث النبوي**، ص139.

الحديث أو النظريات العلمية الحديثة لم تؤيدها بعد، أو لم تبد رأيها حولها، أو رفضت صحتها، لأن الطب والعلوم الأخرى لا تزال المجهولات غير المكتشفة أمامها أكثر بكثير جداً من المعلومات، ولم تتمكن من الكشف عن كل شيء في خبايا الكون والطبيعة، فما لم يكن في مقدورها الكشف عنه ومعرفته حتى اليوم ربما يكون في مقدورها الكشف عنه ومعرفته غداً أو بعد غد، أو قد لا تتمكن من ذلك، وربما ما يكون مقبولاً في الأوساط العلمية اليوم يكون مرفوضاً مستقبلاً. لذا يجب أن لا يرفض حديث ما سليم السند على أساس عدم إبداء الطب الحديث أو العلوم الأخرى الرأي حول ما جاء به. وهل بلغت تلك العلوم نهايتها وأصبحت معلوماتها متناهية حتى يجوز الحكم على الحديث وهو صحيح السند- بالكذب أو الضعف لمخالفته إياها؟![1].

التنبيه الثالث: إن ميدان دراسة الحديث ونقده ليس كتب الفقه والسيرة والتاريخ فهي مواضع غير مناسبة وميادين غير ملائمة للقيام فيها بهذه الدراسة والنقد، فقد وقع في أول خطأ منهجي كبير شيخان من شيوخ المستشرقين أحدهما في المنتصف الثاني من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وهو جولد تسيهر والثاني في القرن العشرين وهو جوزيف شاخت حينما أقدما على نقد الحديث في كتب فقهية وسيرية وتاريخية، لأن طبيعة هذه الكتب في ذكر الأحاديث تختلف تماماً عن طبيعة كتب الحديث المعتمدة، فالفقهاء همهم الوحيد هو استنباط المسائل الفقهية وأحكامها من الأحاديث بعد ثقتهم بمدى حجيتها لما ذهبوا إليه، لذا كثيراً ما نجد الفقيه يكتفي بأدنى إشارة إلى الحديث، ومن غير ذكر سنده، بل يكتفي بذكر محل الشاهد منه فقط.

وهكذا الحال بالنسبة للأخباري في كتب التاريخ، لذلك فالمستشرقون قد أساءوا الاختيار لأبحاثهم المتعلقة بالحديث، وتوصلوا من خلالها إلى نتائج نقدية غير صحيحة ، حيث من المعلوم إن لكل دراسة ميدانها ومنهجها الخاص الواجب الاتباع، فميدان دراسة الحديث بصورة عامة والسند بصورة خاصة إنما هو مستودعاته، وهي كتب الحديث المعتمدة وحدها، والمسلك الذي انتهجه علماء الحديث هو وحده المنهج الذي ينبغي اتباعه لتأتي النتائج علمية صحيحة، أما طلب الوصول إلى نتائج علمية في دراسة الحديث بغير ذلك المنهج الذي رسمه المحدثون وساروا عليه في دراساتهم الحديثية، فذاك شيء بعيد المنال، فكتب الحديث هي وحدها الميدان المناسب للدراسات الحديثية، ومنهج علماء الحديث وحده هو المنهج الصالح الذي يجب أن يختار لها[1].

خاتمة:-

قد اتضح لنا من هذا البحث الموجز أن منهج المحدثين في نقد الحديث سواء كان ذلك النقد نقداً داخلياً: (نقد المتن)، أو نقداً خارجياً: (نقد السند) هو أكثر المناهج أصالة وأقومها وأدقها وأشملها تناولاً لكل أوجه الاحتمال في جوانب الحديث كافة، فقد شملها سنداً ومتناً شمولاً دقيقاً متناسقاً مشكّلاً في مجمله نظرية فلسفية نقدية كاملة، وانتهى المحدثون النقاد من خلاله إلى أصح النتائج بدراسات مستفيضة متنوعة دقيقة، وبعلوم وفنون وضعوها للكشف عن أحوال الرواة والمرويات، لذلك كله جاءت أحكامهم سليمة واضحة البرهان قائمة على الدراسة الشاملة المستوفية لكل وجه من أوجه القوة أو الضعف وانتهوا من كل ذلك إلى تمييز المقبول من المردود في تقسيمات رائعة شاملة. ولذلك لا يلتفت إلى مزاعم المستشرقين ومن تأثر بهم من المسلمين حول نقد الحديث، والتي استطعنا بعون الله ردها بأدلة علمية من خلال هذا البحث .

---

[1] انظر: كتابي **المستشرقون والحديث النبوي**، ص139.

[1] انظر: **المصدر السابق:** د. محمد بهاء الدين، ص120.

واختم هذا الموضوع بقول لأحد أئمة الحديث وعلَم من أعلامه في هذا الصدد وهو الإمام مسلم -رحمة الله عليه- حيث جاء فيه :

"اعلم -رحمك الله- إن صناعة الحديث ومعرفة أسبابه من الصحيح والسقيم، إنما هي لأهل الحديث خاصة، لأنهم الحافظون لروايات الناس، العارفون بها دون غيرهم، إذ الأصل الذي يعتمدون لأديانهم- السنَنُ والآثار من عصر إلى عصر من لدن النبي (ص) **إلى عصرنا هذا، فلا سبيل لمن نابذهم من الناس وخالفهم في المذهب إلى معرفة الحديث، ومعرفة الرجال من علماء الأمصار، فيما مضى من الأعصار من نقّال الأخبار وحُمّال الآثار، وأهل الحديث هم الذين يعرفونهم ويميزونهم، حتى يُنزلوهم منازلهم في التعديل والجرح"**[1].

---

[1] **كتاب التمييز:** مسلم، ص171.

قائمة المصادر والمراجع :-

1. الإحكام في أصول الأحكام، علي بن أبي علي الآمدي، ط/ مطبعة المعارف بشارع الفجالة بمصر، 1332هـ، 1914م.
2. بنية الفكر الديني في الإسلام، جب، ترجمة: الدكتور عادل العوّا، ط/ مطبعة دمشق.
3. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، جلال الدين السيوطي، مكتبة القاهرة، الطبعة الأولى، 1379هـ، 1959م، والطبعة الثانية، دار إحياء السنة النبوية، 1979م.
4. تذكرة الحفاظ، أبو عبدالله شمس الدين الذهبي، مطبعة دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، الطبعة الثالثة، 1375هـ، 1955م.
5. الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم الرازي، الطبعة الأولى، دار المعارف العثمانية بحيدر آباد، الدكن، الهند، 1371هـ، 1952م.
6. الحديث النبوي، مصطفى أحمد الزرقاء، ط/ مطبعة الجامعة السورية، الطبعة الثانية، 1956م.
7. الخلاصة، الحافظ الطيبي، تحقيق: السيد صبحي السامرائي، ط/ مطبعة الإرشاد، بغداد، 1391هـ، 1971م.
8. دراسات في الحديث النبوي وتاريخ تدوينه، د. محمد مصطفى الأعظمي، ط/ شركة الطباعة العربية السعودية، الرياض، الطبعة الثالثة، 1401هـ، 1981م.
9. الرفع والتكميل في الجرح والتعديل، أبو الحسنات اللكنوي، تحقيق: عبدالفتاح أبي غدة، ط/ مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، جمعية التعليم الشرعي.
10. سنن ابن ماجة، محمد بن يزيد القزويني، تحقيق: فؤاد عبدالباقي، ط/ دار إحياء الكتب العربية، مصر، 1372هـ، 1952م.
11. سنن الترمذي، محمد بن عيسى الترمذي، ط/ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، 1384هـ، 1964م.
12. شرح البخاري للنووي، ط/ مصر.
13. شرف أصحاب الحديث، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، تحقيق: د. محمد سعيد خطيب آوغلي، ط/ مطبعة جامعة أنقرة، 1971م.
14. صحيح البخاري بشرح فتح الباري لابن حجر، أحمد بن حجر العسقلاني، ط/ المطبعة السلفية، القاهرة، 1380هـ.
15. صحيح مسلم، ط/ مطبعة محمد علي وأولاده بالأزهر-القاهرة.
16. طبقات الشافعية الكبرى، عبدالوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عبدالفتاح محمد الحلو ومحمود محمد الطناحي، ط/ مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركائه، الطبعة الأولى، 1385هـ، 1966م.
17. كبرى اليقينيات الكونية، د. محمد سعيد رمضان البوطي، ط/ دار الفكر، الطبعة الثالثة، 1394هـ.
18. كتاب التمييز، مسلم بن الحجاج النيسابوري، تحقيق: د. محمد مصطفى الأعظمي، ط/ جامعة الرياض، 1395هـ.
19. كتاب المجروحين، محمد بن حبان البستي أبو حاتم، المطبعة العزيزية، ط/ حيدر آباد، الهند، الطبعة الأولى، 1390هـ، 1970م.
20. الكفاية في علم الرواية، أحمد بن علي الخطيب البغدادي، ط/ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد، الهند، الطبعة الثانية، 1390هـ، 1970م.
21. مجلة أضواء الشريعة، الرياض، العدد السابع، 1975م.
22. المستشرقون والحديث النبوي، د. محمد بهاء الدين حسين، ط/ دار النفائس، عمان، 1420هـ، 1999م.
23. مسند أحمد، شرح وفهرست أحمد محمد شاكر، ط/ دار المعارف للطباعة بمصر، 1368هـ، 1949م.

24. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، ط/ دار المستشرق، بيروت، لبنان.
25. معرفة علوم الحديث، محمد بن عبدالله النيسابوري المعروف بالحاكم، ط/ دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، 1979م.
26. مفتاح الجنة، جلال الدين السيوطي، تحقيق: بدر البدر، ط/ دار الهدي النبوي، الكويت، 1400هـ.